التهرب الضريبي .. بين الفضيحة والشهامة

الدكتور عبد الحسين العنبكي

05 ايلول 2026

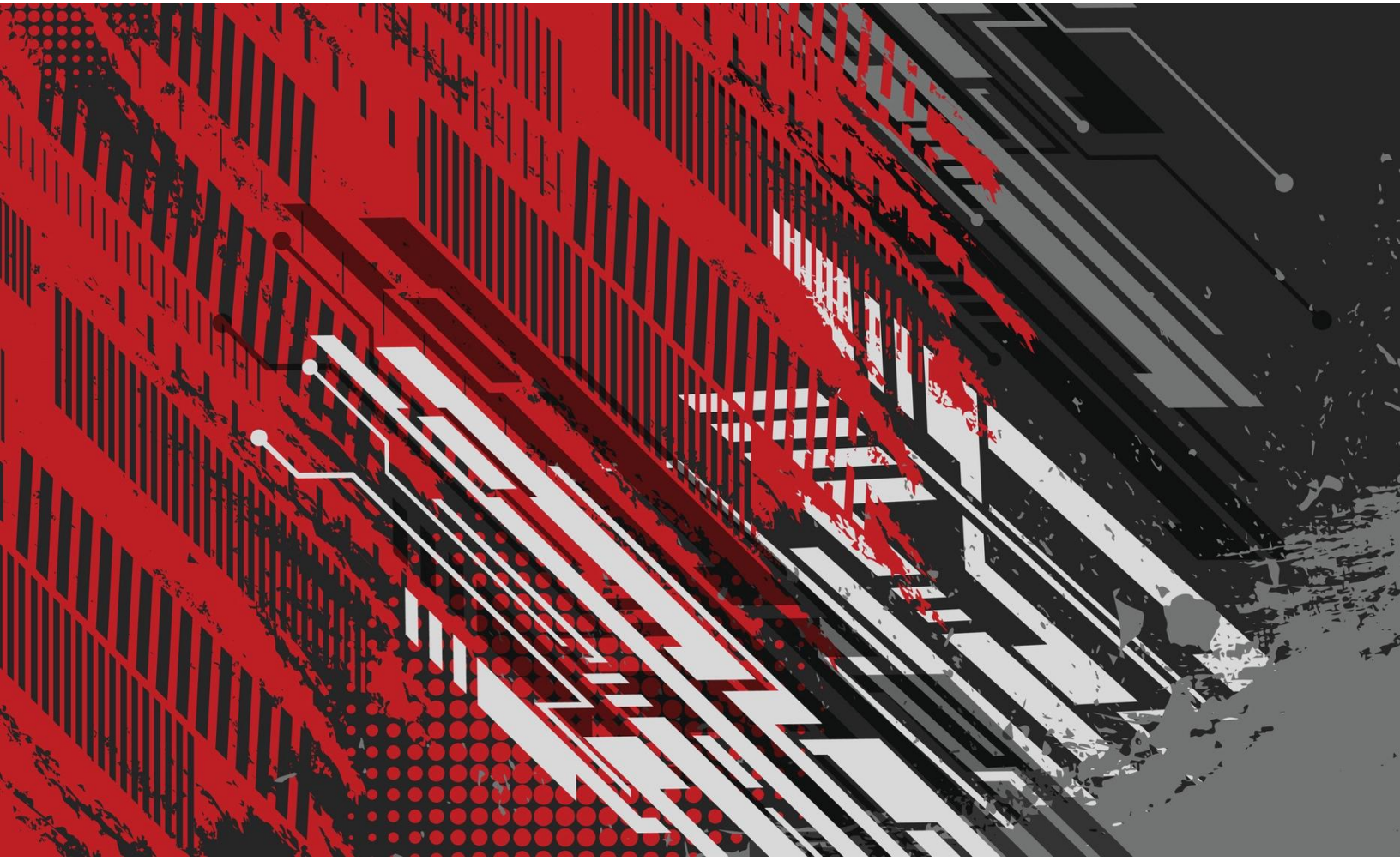

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net| info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+| منذ عام ٢٠٠٩

التهرب الضريبي .. بين الفضيحة والشهامة

ما الّذي يجعل مخالفة القانون وارتكاب جريمة التهرب الضريبي شهامة وبطولة يتباهى بها المكلفين بدفع الضريبة في بعض البلدان ومنها العراق ،فيما هي جريمة وفضيحة يخجل منها المكلفين ويخفوها في بلدان أخرى كثيرة وخاصة الدول المتحضرة؟.

تحاول هذه الورقة الإجابة على هذا التساؤل بكل موضوعية من خلال تسليط الضوء على القواعد العامة الحاكمة ، وما يتبه من أسباب ظهور ارتدادات سلوكية ونفسية وحقوقية متناقضة ومتعاكسة لذات الفعل وهو التهرب الضريبي ، من خلال تناول الموضوع من الزوايا آلاتية:-

أولا: من أين جاء حق الحكومات في فرض الضريبة؟:

جاء حق الحكومات في فرض الضريبة من العقد الاجتماعي الشفاهي الذي وجد تاريخيا لتجنب الفوضى وغياب القوانين وغياب السلطة المسؤولة عن إنفاذها، وتأخذ السلطة شرعيتها من افتراض وجود اتفاق ضمني بين الأفراد يتخلى بموجبه الأفراد عن بعض حرياتهم لصالح سلطة توفر لهم الأمن،حماية الحقوق ، النظام الاجتماعي، فظهر ما يعرف بالعقد الاجتماعي ،حيث اقترح (جان جاك روسو) في كتابة العقد الاجتماعي عام (1762م) عقد يخضع له الأفراد وتحت مظلة (الإرادة العامة) ومع تطور المجتمعات لم يعد الأمر عند حد التنازل عن الحريات لصالح سلطة حاكمة وإنما صار يتنازل الجمهور عن بعض أموالهم لهذه السلطة مقابل خدمات عامة (صحة ،تعليم ، ماء ،مجاري ، كهرباء) للعيش بكرامة ينتفع منها الجمهور بدرجات متفاوتة بحسب الحاجة وصارت جباية الأموال من الأفراد تخضع لمعايير وقوانين غير التي تخضع لها آلية الاستفادة من الخدمات العامة من قبل الجمهور لتتبلور فيما بعد الأدبيات الضريبية والسياسات الضريبية التي صارت جزءا مهما من السياسة المالية للدولة ومن أهم أدواتها لتمويل الخدمات العامة وإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الاجتماعية الأفقر على حساب الأثرياء لكي لا يتحول الاثرياء إلى (دولة بين الأغنياء) حسب التعبير ألقراني من جراء تعاظم ثرواتهم ،وعلى هذا الأساس صارت القوانين الضريبية قوانين حاكمة تجرم المتهرب عن دفع الضريبة، حيث إن للتهرب الضريبي وجوه عدة، فهنالك تهرب مشروع من خلال استغلال الثغرات القانونية بالاستعانة بمحامين حاذقين وهو لا يحاسب عليه القانون والتهرب غير المشروع الذي يمتنع بموجبه المكلف عن دفع الضريبة ألمقدره عليه جزئيا أو كليا من خلال إخفاء جزء أو كل أي نوع من أنواع الأوعية الضريبية التي بذمته بعد أن تعددت الأوعية الضريبية بتعدد

مصادر الدخل أو العوائد التي يكسبها الفرد، وهذا النوع من التهرب يعد جريمة يعاقب عليها القانون ويضطر الأفراد الخضوع لها مجبرين،

إلا إن هناك دافع نفسي مرافق للإجبار يجعل الفرد ملتزم بدفع الضريبة لان السلطة آو الحكومة تتولى أنفاق الإيرادات الضريبية في الأوجه التي تقدم خدمات عامة للجمهور ولذلك ظهر مصطلح (الفضيحة الضريبية) على اعتبار أن الفرد المتهرب رغم انه ينتفع من الخدمات العامة الا انه لا يساهم في دفع الضريبة التي تمول الخدمات العامة ، وهذا أمر مشين لا يتفق مع القيم الإنسانية والتكافل الاجتماعي وبالتبعية فان الفرد المتهرب عن دفع الضريبة يكون قد نكث بالعقد الاجتماعي بينه وبين السلطة.

ثانيا: من الذي ينكث بالعقد الاجتماعي (الحكومة ام الجمهور) :

قدر تعلق ألأمر بالعراق فأن ما نراه من مستوى الخدمات العامة ألبائسة المقدمة للجمهور فأن الحكومة هي من تنكث بالعقد ألاجتماعي دائما، رغم تعاظم الانفاق الحكومي الا انه لا يتم توجيهه بكفاءة نحو اشباع حاجات عامة للجمهور وفي ذات الوقت صار الانفاق المتفاقم سببا في اثقال كاهل الدولة بالدين العام المتنامي الذي يتحمل الجمهور حاضرا ومستقبلا اثاره المباشرة وغير المباشرة ، ونتيجة لبؤس الخدمات العامة يضطر الجمهور إلى تعليم أطفالهم في مدارس خاصة أو معاهد تقوية بعد دوام المدارس للحصول على التعليم وتحمل كلف اضافية، ناهيك عن بؤس المدارس الحكومية حيث هنالك في بغداد لوحدها أكثر من (1600مدرسة) حكومية ليس فيها مرافق صحية، ولأن رواتب موظفي الحكومة أصبحت كلفاً ثابتة وليست متغيرة، أي أن الحكومة تتحمل تلك الكلف سواء أنتج الموظف أم لم ينتج، فأن إنتاجية الموظف متدنية جداً وبالنتيجة المعلم في المدرسة الحكومية لا يرهق نفسه بالتدريس وحقن العلم في أدمغة أبنائنا لأن ذلك إن حصل أم لم يحصل فهو يحصل على مرتبه الشهري نهاية الشهر، وهذا الأمر ينسحب إلى بقية الأنشطة والقطاعات ، حيث يستحوذ الأنفاق على الكهرباء نسبة 13% من ميزانية الأسرة فيما هنالك بحدود (200الف) موظف في وزارة الكهرباء ولازال تجهيز الكهرباء لا يتجاوز (12ساعة في اليوم) ،وكذا الأمر في قطاع الماء والمجاري والطرق والجسور والصحة وغيرها ، وهذا يعني إن الحكومة هي من تنكث دائما بالعقد الاجتماعي ،لأن هذا النكوث لا يُجرّم فهو هروب من الالتزام بتقديم الخدمات العامة إلا انه لا يُجرّم، بينما إذا امتنع او تأخر المكلف عن دفع الضريبة رغم هروب الحكومة عن تقديم الخدمات يتهم بالتهرب عن دفع الضريبة ويُجرّم في الحال ويخضع لغرامات ويرغم على دفع مثلي الضريبة، فاذا كان المكلف عليه ان يتحمل مهمة وزارة التربية بتعليم ابنائه ويمارس مهمة وزارة الكهرباء في توفير الكهرباء لبيته ويدفع بدل تعبيد الطريق امام واجهة بيته عند شراء العقار ويفرغ نفسه اذا رقد احد افراد اسرته في المستشفى ليعمل

عمل الممرضين المتقاعسين عن عملهم والمبتزين للمرضى وغيرها من الاف القصص التي هي من اختصاص الدولة ولا تؤديها، امام هذا التنصل الحكومي من الواجبات ما الذي يدعوا الجمهور الى الالتزام بدفع الضريبة.

ثالثا: التهرب الضريبي الحكومي .. فلسفة من هذا الجيب لهذا الجيب:

قد يستغرب القارئ قائلا وهل الحكومة يفترض ان تخضع للضريبة كي يسري عليها مفهوم التهرب الضريبي؟

نعم المؤسسات الإنتاجية والخدمية الحكومية (الشركات المملوكة للدولة) التي تعمل وفق معايير تجارية وفقا لقانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 بوصفها وحدات اقتصادية فان العدالة الضريبية تقتضي إن تخضع تلك الشركات للضريبة أسوة بالوحدات الاقتصادية المملوكة من قبل القطاع الخاص ، وبخلاف ذلك فان هذه الوحدات سوف تمارس نوع من الاحتكار الممنوح لها جراء الإعفاء الضريبي رغم انها الأكثر تمتعا بالبنى التحتية والخدمات العامة ومع ذلك هي معفية من الضرائب ،كما ان هنالك مؤسسات مالية واقتصادية حكومية اخرى مثل (البنك المركزي، هيئة الأوراق المالية ،هيئة الإعلام والاتصالات ،صندوق شهداء الداخلية ،وغيرها) تمارس اعمال تجارية وتحقق أرباح وتوزع ارباح لمنتسبيها ولا تخضع للضريبة وتبرر الحكومة عدم فرض الضريبة ، على اعتبار ان الإيراد الضريبي يؤخذ ايرادا نهائيا للموازنة العامة للدولة فإذا اخذنا من مؤسسات الدولة هذه فكأنما نأخذ من جيب الحكومة ونضعه مجددا في جيب الحكومة الأخر، وهذا تفسير غير علمي بالمطلق ، إذ إن العبء الضريبي يعد كلفة يتحملها المكلف ،فلا يستقيم الأمر إن يكون مكلف معفي لأنه مملوك للحكومة ومكلف خاضع لأنه مملوك للقطاع الخاص، بالإضافة للبؤر الاحتكارية التي يخلقها هذا الكيل بمكيالين فان حسابات النشاط للمكلف المعفي ستختلف وتزداد الإرباح الموزعة للعاملين في النشاط المملوك للحكومة، فيما ينخفض الربح الموزع للعاملين في النشاط المملوك للقطاع الخاص، عليه فان هذه الفلسفة تفسد الأداء وتربك الحسابات.

ان هيمنة القطاع الحكومي في العراق الموروث من انظمة اشتراكية فاشلة وفي ظل فشل جهود التحول نحو اقتصاد السوق تجعل 75% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) متأتي من القطاع الحكومي (وهو معفي) غير خاضع للضريبة فيما يخضع 25% من (GDP) المتأتي من القطاع الخاص لكل أنواع الضرائب، وحيثما فكر الساسة بعيدا عن المنطق الاقتصادي وهو الامر السائد في العراق وحيثما خنقتهم ازمة مالية جراء سوء الادارة المالية والاقتصادية ذهبت حلولهم في الحال الى اجراءات لزيادة الايرادات الضريبية

ليضغطوا اكثر فأكثر على الجزء الخاضع للضريبة اعني (25%) من GDP الذي يولده القطاع الخاص، حتى تصبح البيئة الضريبية طاردة ليس فقط لان مبالغ الضرائب مرتفعة بل لان كلف الامتثال نتيجة سوء الادارة الضريبية والابتزاز والتأخير والروتين الطويل سبب في جعل العراق طارد ضريبيا ،وهذا التهرب الضريبي الحكومي تهرب مقونن وراسخ ولا احد يحاول تغيره وهو بالنتيجة يخلق حالة من عدم العدالة الضريبية لان هنالك عدم عدالة في النظر الى التهرب الضريبي بين الحكومي المقونن والخاص المجرم.

هنالك علاقة سببية غير مباشرة وخطيرة جداً بين (التهرب والاعفاء) تظهر في الاقتصاد العام، حيث يتحول الإعفاء إلى بوابة للتهرب؟ من خلال الاتي:

1. تشوه المنافسة يدفع القطاع الخاص للتهرب، فعندما تعفى شركة حكومية تستطيع أن تبيع بسعر أقل من شركة خاصة تدفع الضريبة كاملة. الشركة الخاصة حتى تبقى في السوق، قد تلجأ للتهرب الضريبي لتعويض هذا الفارق في التكلفة. الإعفاء يخلق شعور بعدم العدالة الضريبية، وهذه هي الأخطر، وتحدث كثيراً في العراق .
2. تندفع شركات القطاع الخاص للتتعاقد من الباطن مع شركات حكومية معفاة، بما يؤدي الى تضخيم الفواتير بينهما أو تحويل الأرباح إلى الشركة المعفاة، حيث تظهر الارباح في دفاتر الشركة المعفاة فلا تُفرض عليها ضريبة، ثم تُقتسم لاحقاً بطرق غير رسمية بما يعرف بغسيل الأرباح.
3. الشركات المعفاة غالباً لا تخضع لنفس مستوى التدقيق الضريبي الصارم الذي يخضع له القطاع الخاص، لأن الهيئة العامة للضرائب تعتبرها "لا تدفع أصلاً". هذا الغياب للرقابة يسهل الفساد والتهرب داخلها نفسها، مثل عدم التصريح عن نشاطات تجارية جانبية مربحة تقوم بها.
4. اذا أرادت الدولة دعم شركاتها ، يمكنها ذلك بشفافية من الموازنة كي يتحقق الحياد الضريبي، كل من يربح يدفع، لانه بدون ضريبة لا نعرف هل الشركة الحكومية ناجحة فعلاً أم انها خاسرة وتكون خسارتها مخفية بالإعفاء، هذا يعني ان الإعفاء بحد ذاته ليس تهرباً، لكنه نظام يخلق ثغرة هيكلية، اذ ان الهيئة العامة للضرائب تعتبر أن ربح شركة حكومية سيذهب في النهاية لوزارة المالية، فلا تشدد الرقابة عليها.

رابعا: التهرب الضريبي والعبء الضريبي الأمثل:

العبء الضريبي الأمثل هو النقطة التي تحقق فيها الدولة أكبر منفعة ممكنة جراء الجبايات الضريبية التي تمول خدمات عامة بأقل ضرر ممكن يترتب على المكلفين بدفع الضريبة ، وهذا لا يعني فرض ضرائب قليلة جداً، ولا أنها كثيرة جداً، بل يعني ان الحكومة تشعر انها اختارت بكفاءة مستوى معقول من الضرائب لإيجاد تمويل امثل لخدمات عامة تحقق تعظيم المنافع للجمهور، وبالطرف الاخر يشعر المكلفين ان المبالغ الضريبية التي دفعت للحكومة جعلهم يتمتعون بخدمات عامة تحقق نفع عام يفوق النفع الخاص الذي كان يمكن ان توفره المبالغ الضريبية المدفوعة في حال عدم دفعها وبقائها في جيوب المكلفين لا نفاقها في اشباع حاجات خاصة تحقق نفع خاص، وهي الحالة التي تجمع فيها الحكومة فلوس كافية لتمويل الخدمات العامة دون ان يختنق الاقتصاد ويحصل الركود فلا تهرب الشركات، ولا يتوقف الناس عن العمل والاستثمار بسبب الضرائب العالية، وتتجلى هذه الحالة في مدارس افضل لأبنائنا ، مستشفيات افضل لمرضانا، طرق افضل لسياراتنا وللمارة، أمن وامان وثقة بالسلطة ، رواتب مجدية وعادلة ، كهرباء مستقرة وغيرها من الخدمات العامة المختلفة، ويحسب العبء الضريبي وفق الصيغة ادناه:

(العبء الضريبي = إجمالي الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي GDP)

ان هذه الصيغة المتبعة صيغة ظالمة ولا تصلح اصلا للاقتصاد العراقي وان اعتمدت ستظهر ان العبء الضريبي قليل جدا وبامكان الحكومية الاستمرار بفرض المزيد من الضرائب عموديا من خلال رفع نسب الضرائب القائمة وافقيا من خلال توسيع الشمول المالي واستهداف انشطة بانواع الضرائب الجديدة ، والسبب الرئيس لعدم صلاحها هو ان 75% من GDP متأتي من النفط المملوك للحكومة ومن انشطة تمارسها الحكومة وهي معفية من الضرائب اصلا فيتضخم المقام امام بسط قليل يظهر العبء قليل ، والصحيح هو ان يكون المقام فقط 25% من GDP التي ينتجها القطاع الخاص الخاضع للضريبة ، اي يفترض ان تكون الصيغة كما ادناه:

(العبء الضريبي = إجمالي الإيرادات الضريبية / 25% من الناتج المحلي الإجمالي GDP)

ووفقا لهذه الصيغة الجديدة سيظهر العبء الضريبي كبير وضاغط ولا يتحمل الوضع فرض ضرائب اخرى ، ناهيك عن الكلف غير المرئية التي يتحملها المكلف العراقي جراء الفساد والابتزاز والتأخير المتعمد وغير المتعمد الناجم عن سوء الادارة والسلسة الورقية المقيتة التي لازلت الهيئة العامة للضرائب تعمل عليها والتي يمكن اجمالها بارتفاع كلف الامتثال.

وبما ان العبء الضريبي الأمثل هو نقطة التوازن فهو لا يعني صفر ضرائب لأنها ستعني صفر خدمات عامة ، وهو امر منهك للاقتصاد يدفعه نحو التخلف، والعكس صحيح اذا كانت 100% ضرائب فإنها تبتلع دخل المكلف يعني لا أحد سيعمل ، وقد عبر منحنى لافر Laffer Curve عن ذلك في الشكل ادناه:

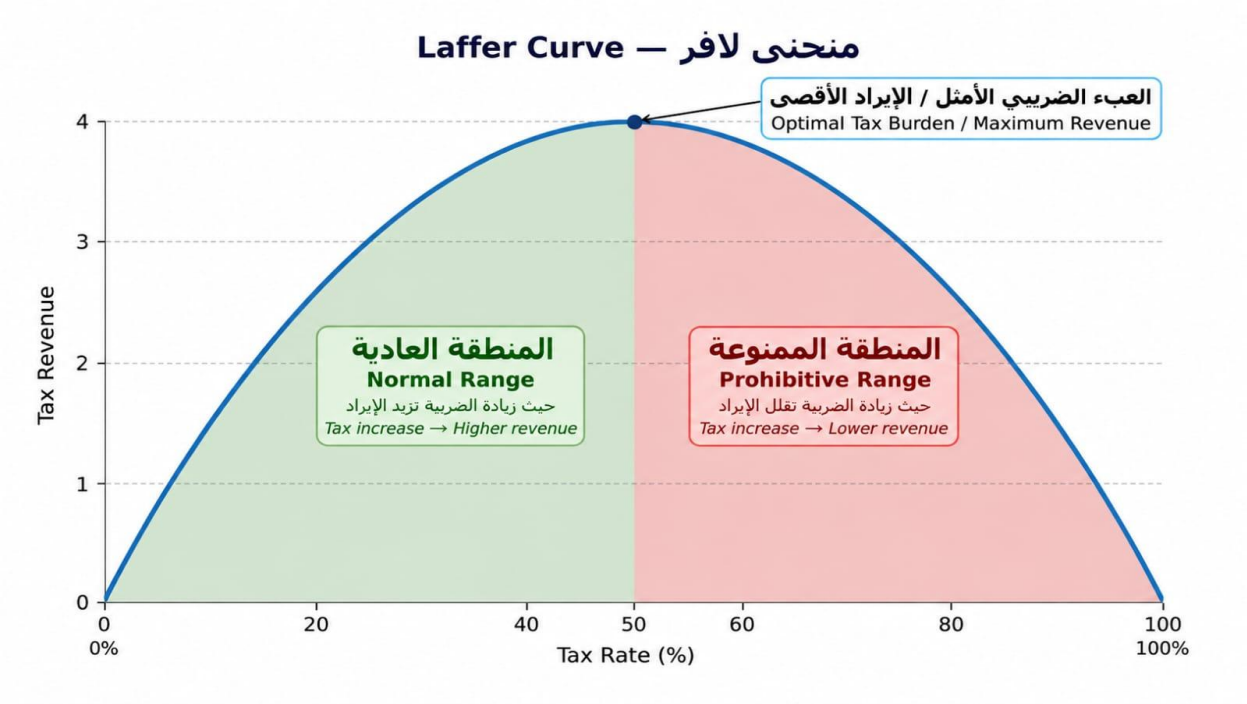

والذي يظهر:

- إذا كانت الضريبة 0% = الإيراد الضريبي 0
- إذا كانت الضريبة 100% = الإيراد 0 أيضاً، لأن لا أحد سيعمل
- بينهما توجد نقطة قمة، هي التي تعطي أعلى إيراد دون قتل النشاط الاقتصادي. وعندها يكون العبء الضريبي أمثلا.
- كل دينار إضافي تجمعه الدولة من الضرائب، الضرر الذي يسببه للاقتصاد يساوي بالضبط المنفعة التي يخلقها عندما تنفقه الدولة.
- إذا كان الضرر أكبر من المنفعة، فالضريبة عالية أكثر من اللازم. وإذا كانت المنفعة أكبر من الضرر، فالدولة تستطيع أن ترفع الضريبة قليلاً وما زالت في المنطقة المثلى.

- العبء الضريبي الأمثل لا يركز على "كم ندفع؟" بل يركز على "ماذا نكسب مقابل ما ندفع؟"
- اللون الأخضر على اليسار - المنطقة العادية: كلما رفعت الضريبة، يزيد إيراد الدولة.
- اللون الأحمر على اليمين - المنطقة الممنوعة: كلما رفعت الضريبة أكثر، يقل الإيراد لأن الناس تهرب من الضرائب أو تقلل عملها ويحصل الانكماش الاقتصادي الذي ينعكس في تقزم الوعاء الضريبي.

عن الكاتب:

الاستاذ الدكتور عبدالحسين محمد العنبكي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600